اقتصاد

تدفقات أجنبية لبورصة قطر

الدوحة ـ **أسامة سعد الدين**

رجح خبراء اقتصاد أن تشهد بورصة قطر تدفقات أجنبية كبيرة خلال الفترة المقبلة، بعد قرار الحكومة رفع نسبة تملك المستثمرين غير القطريين إلى 100% من رأسمال الشركات المساهمة في البورصة، والذي دفع مؤشرات السوق في الجلسة الأخيرة من تعاملات الأسبوع الماضي إلى أعلى مستوى في عام.

وعلى وقع القرار الذي أصدره مجلس الوزراء، الأربعاء الماضي، قفزت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة، خلال آخر جلسة من تعاملات الأسبوع الماضي، إلى أكثر من 627 مليار ريال (171,7 مليار دولار) مكتسبة نحو 8 مليارات ريال عن الجلسة السابقة، فيما قفز المؤشر للسوق بنسبة 2,77%، ليتجاوز 10890 نقطة.

وقال طلال السمهوري، مدير الاستثمار في شركة «إفنتيكوم للاستثمار» في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن تعديل قانون تنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي، ليجيز للمستثمرين غير القطريين تملك نسبة تصل إلى 100% من رأس مال الشركات المساهمة القطرية المدرجة في بورصة قطر، «سيكون له أثر إيجابي».

وأضاف السمهوري أنّ نسبة الشركات القطرية في مؤشرات الأسواق الناشئة سترتفع، كما ستجذب السوق القطرية استثمارات جديدة، موضحاً أن أكثر الشركات التي ستستفيد من القرار الجديد هي الشركات التي كانت محصورة ملكيتها بمستثمرين ليس بينهم مستثمر استراتيجي، والشركات الأخرى التي كان للمستثمر الاستراتيجي فيها نسبة 30%. وتوقع أن ترتفع النسبة إلى 70%، وأن تتدفق على بورصة قطر استثمارات أجنبية تتجاوز مليار دولار خلال الأشهر القليلة القادمة.

وأكد المحلل المالي أحمد عقل في تصريح لـ«العربي الجديد» أن تملك غير القطريين 100% من رأسمال الشركات المدرجة سيكون له دور كبير في جذب المزيد من الاستثمارات، بما يساهم في تعزيز أداء ومكانة السوق ودخولها ضمن مؤشرات عالمية. ولفت إلى أن قرار رفع نسبة التملك من 25% إلى 49% قبل نحو سنتين، ساهم حينها في رفع أداء السوق وزاد حجم الصناديق والمحافظ الاستثمارية. وتوقع محللون في تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية أن تجذب البورصة القطرية تدفقات أجنبية تقدر بنحو مليار دولار بعد رفع نسبة تملك الأجانب في الشركات المدرجة إلى 100%.

بدوره، قال المستشار القانوني مهند العلي، لـ«العربي الجديد»، إنّ قطر «قطعت شوطاً كبيراً في بناء منظومة تشريعية متميزة وقادرة على الاستجابة مع المتغيرات العالمية»، مؤكداً أنّ الشركات المدرجة في البورصة «سوف تستفيد بصورة مباشرة من تعديل المادة السابعة من القانون».

وأوضح العلي أنه قبل هذا القرار عملت العديد من الشركات القطرية على رفع نسب تملك غير القطريين بها، وفي مقدمتها «بنك قطر الوطني» و«مصرف قطر الإسلامي»، كما أعلنت شركة «قطر للبترول»، في 20 مارس/ آذار 2018، رفع حد التملك لغير القطريين في شركات قطاع الطاقة وشركاتها التابعة المدرجة في البورصة إلى 49%.

وأشار إلى أن قانون تنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي منح الكثير من الامتيازات للمستثمرين غير القطريين للتوسع بالاقتصاد القطري، وفتح مجالات جديدة لفرص العمل.

(Getty)

الصين تهيمن على صناعة الصلب

تشهد السوق الصينية، عملية اندماج بين مجموعتين عملاقتين في صناعة الصلب، ما يؤدي إلى خلق واحدة من أكبر شركات تصنيع الصلب في العالم، ويعزز هيمنة الصين على القطاع. ودخلت مجموعة «آنشن آيرون آند ستيل»، في مفاوضات للاندماج مع «بنشي آيرون آند ستيل»، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس، عن إفصاح تقدمت به شركة «بينغانغ ستيل بلاتيس» التابعة لشركة «بنشي» إلى البورصة الصينية. وجرت المناقشات حول اندماج الشركتين منذ بداية القرن الحالي على الأقل، دون التوصل إلى نتيجة. ويأتي إحياء المحادثات وسط توجه لتعزيز قطاع الصلب العملاق في الصين، الذي تبلغ طاقته مليار طن سنوياً، وللتركيز على منتجين أكبر وأكثر جودة.

أخبار

تراجع السياح في المغرب 78,5%

قالت وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، إن جائحة فيروس كورونا تسببت في تراجع أعداد السائحين بنسبة 78,5% خلال العام الماضي 2020.

وتشكل السياحة حوالي 7% من الناتج المحلي للمغرب، ويعمل بها

أكثر من نصف مليون شخص، بحسب البيانات الرسمية، وتعتبر مصدرا رئيسا للنقد الأجنبي إلى جانب الصادرات وتحويلات العاملين في الخارج. وقالت الوزارة في تقرير لها، وفق وكالة الأناضول، إن «السياحة تضررت في المملكة، رغم التدابير المتخذة للتخفيف من تأثير الجائحة على القطاع»، مشيرة إلى انخفاض عدد السياح الأجانب بنسبة 92%، وتراجع عدد المغاربة المقيمين بالخارج الوافدين إلى البلد بنسبة 59%. وكانت منظمة السياحة العالمية، قالت في 31 مارس/ آذار الماضي، إن أعداد السياح الوافدين حول العالم خلال يناير/ كانون الثاني الماضي تراجعت بنسبة 87% على أساس سنوي، بسبب استمرار مخاوف التعرض للإصابة بفيروس كورونا.

72% من الشركات العراقية «خاسرة»

قال مظهر محمد صالح، المستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي، إن 72% من الشركات المملوكة للدولة «خاسرة»، مشيرا في تصريحات لوكالة الأنباء الرسمية (واع)، أمس السبت. وأوضح صالح «من بين 173 شركة عامة أو مملوكة للدولة، لا يوجد منها سوى 28% تعمل وتحقق الربح والباقي 72% تعد شركات خاسرة»، مضيفا أن «قرابة 400 ألف عامل في الشركات المملوكة للدولة يتلقون منحا شهرية بشكل مرتبات من دون أداء أعمال منتجة منذ 18 عاما». وتابع: «منذ عام 2003، تعرض نشاط الإنتاج للقطاع الحكومي إلى التوقف والإهمال، وأكثر من 20% من تلك الشركات أزيلت من الوجود بسبب الحروب». ووضعت الحكومات العراقية المتعاقبة خططا لإنقاذ الشركات الخاسرة، لكنها لم تحقق أهدافها بسبب ارتفاع كلف الإنتاج المحلي مقارنة مع السلع المستوردة.

ارتفاع الودائع في عُمان

أظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي العماني، أن إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي على أساس سنوي في نهاية فبراير/ شباط الماضي، سجّل نمواً بنسبة 5% ليصل إلى 24,8 مليار ريال (64,56 مليار دولار).

وأشار البنك، وفق وكالة الأنباء العمانية، أمس، إلى أن ودائع القطاع الخاص زادت بنسبة 10,7% لتصل إلى 17 مليار ريال، حيث مثلت حصة الأفراد حوالي 51% من إجمالي ودائع القطاع الخاص.

«حزب الله» يتحسب لانهيار لبنان: بطاقات للغذاء والوقود والأدوية

قالت مصادر لوكالة «رويترز» إنّ جماعة «حزب الله» في لبنان، تجري استعدادات، تحسباً لانهيار تام للبلد المتعثر، عبر إصدار بطاقات حصص غذائية واستيراد أدوية وتجهيز صهاريج لتخزين الوقود من إيران. هذه الخطوة التي تُعَدّ استجابة لأزمة اقتصادية خطيرة تعيشها البلاد ستمثل توسعاً في الخدمات التي تقدمها الجماعة عبر شبكة تشمل جمعيات خيرية وشركة بناء ونظام تعويضات.

وتلقي هذه الخطوات الضوء على المخاوف المتزايدة من انهيار الدولة اللبنانية، وهو الوضع الذي تصبح السلطات فيه غير قادرة على استيراد الغذاء أو الوقود من أجل تفادي الظلام، كذلك تبرز الدور المتنامي لـ«حزب الله» في التعامل مع الأزمة بخدمات يوفرها عادة ما تكون من اختصاصات الحكومة. وتعكس هذه الخطة أيضاً مخاوف في لبنان من أن يدفع الانهيار الناس إلى الاعتماد على الأحزاب السياسية للحصول على الغذاء والأمن كما كان الحال مع الميليشيات، خلال الحرب الأهلية اللبنانية بين 1975 و1990. ورداً على سؤال عن خطط «حزب الله» قالت مستشارة رئيس حكومة تصريف الأعمال، ليلى حاطوم، إنّ البلاد «ليست في وضع يسمح لها برفض المساعدة» بغضّ النظر عن السياسة. وقالت المصادر من الجهة المؤيدة لـ«حزب الله» التي طلبت عدم نشر أسمائها، إنّ الخطة التي من شأنها التحضير للسيناريو الأسوأ المحتمل تسارعت مع اقتراب رفع الدعم في الأشهر المقبلة، ما يثير أشباح الجوع والاضطرابات. وانهارت العملة اللبنانية مع نفاد الدولار في البلاد، وعدم وجود أيّ خطة إنقاذ للدولة في الأفق. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 400%. وأصبح الشجار في محلات السوبرماركت شائعاً الآن، وكذلك صور الأشخاص الذين ينبشون في القمامة بحثاً عن الطعام. ويقول المحللون إنّ الخطة يمكن أن تساعد في احتواء أيّ اضطراب في قاعدة «حزب الله» الأساسية. وقال أحد المصادر، وهو مسؤول كبير، إنّ «الاستعدادات بدأت للمرحلة المقبلة... إنّها بالفعل خطة معركة اقتصادية». وقالت المصادر إنّ بطاقة «حزب الله» التموينية الجديدة تساعد بالفعل مئات الأشخاص على شراء السلع الأساسية بالليرة اللبنانية، وهي عبارة عن مواد إيرانية ولبنانية وسورية بسعر أرخص إلى حدّ كبير من السوق، وبحسم يصل إلى 40% بدعم من الحزب. يمكن استخدام البطاقة، في تعاونيات (متاجر استهلاكية) بعضها في ضواحي بيروت الجنوبية وأجزاء من جنوب لبنان حيث نفوذ «حزب الله».

(رويترز)

محور

حرب على المياه العربية... السدود تحجز الحياة

تواجه العديد من الدول العربية أزمة خطيرة على الأبواب تتمثل في ندرة الموارد المائية، والتي من المتوقع أن تؤدي إلى فوضى عارمة، ربما تتصاعد إلى اندلاع «حروب مياه» ترتسم ملامحها بشكل خاص بين إثيوبيا ومصر، إذ يمثل سدّ النهضة تهديداً وجودياً لمصر والسودان. كذلك، تمتد صراعات المياه إلى الأردن والاحتلال الإسرائيلي، الذي أضحى يتحكم في «قطرات الحياة»، بينما نهرا دجلة والفرات في العراق مهددان بالجفاف بسبب سدود الجارتين تركيا وإيران، في حين تحول صراع المياه إلى ورقة ضغط داخلية في سورية.

نقص المياه يهدد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في مصر (Getty)

أزمة سدّ النهضة... هل تدق طبول الحرب؟

إثيوبيا تبني سدوداً جديدة... تهديد وجودي لمصر والسودان

بدت خيارات الحرب أقرب إلى حسم أزمة سدّ النهضة بين أثيوبيا من جانب، ومصر والسودان في الجانب الآخر، بعد فشل «مفاوضات الفرصة الأخيرة»

القاهرة، الخرطوم ـ **العربي الجديد**

بدأت إثيوبيا فعلياً التمهيد للملء الثاني لسدّ النهضة رغم التلويح المصري بالحرب، والتصعيد في اللهجة السودانية، فقد شرعت أديس أبابا، قبل أيام، في فتح البوابات العليا للسدّ، تمهيداً لعملية الملء، المقرر أن تكتمل بحلول يونيو/ حزيران المقبل، ما يمثل تحدياً لدولتي المصبّ مصر والسودان.

وترفض مصر السيطرة الإثيوبية المطلقة على السدّ، من دون اتفاقيات أو قيود حول تشغيله وضمان حصة مصر والسودان، ما يمثل تهديداً وجودياً للشعب المصري، فالمخاوف متصاعدة من دمار الرقعة الزراعية المصرية الضئيلة في الأساس، وانخفاض حصص المياه المخصصة للشرب، إذ تعتمد مصر بأكثر من 90% على نهر النيل كمصدر للمياه في الحياة اليومية والأنشطة المختلفة. وتخشى السودان من تأثر سدّ «الروصيرص»، أحد أهم مصادر الري والتوليد الكهربائي بنقص الموارد المائية التي تصل إليه عبر إثيوبيا، إلى جانب التأثيرات المتوقعة على القطاع الزراعي الحيوي في الدولة التي تعاني من أزمات معيشية حادة بالأساس.

وبدأت حدة اللهجة في التصاعد خلال الأيام الماضية، إذ قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، نهاية مارس/ آذار الماضي: «لا يستطيع أي أحد أخذ نقطة مياه من مصر (..) وإلا ستشهد المنطقة حالة عدم استقرار لا يتخيلها أحد». وأضاف: «لا يتصور أحد أنه بعيد عن قدرتنا (..) مياه مصر لا مساس بها والمساس بها خط أحمر، وسيكون ردّ فعلنا حال المساس بها أمراً سيؤثر في استقرار المنطقة بالكامل». في المقابل، أعلنت إثيوبيا أنّ كلّ الخيارات مفتوحة بالنسبة لها، لتبدأ قبل أيام في فتح البوابات العلوية للتمهيد للملء الثاني في تحدٍّ للتهديدات المصرية.

ورغم أنّ سد النهضة يستحوذ على الاهتمام الأكبر الظاهر في العلن، فإنّ إثيوبيا تمضي قدماً في خطتها الرامية لإنشاء سدود جديدة على النيل الأزرق، بما يؤثر سلباً على حصة مصر من مياه نهر النيل، بل يجعل إثيوبيا تتحكم في كلّ قطرة ماء تذهب إلى دولتي المصب.

وتخطط إثيوبيا لبناء 3 سدود كبرى بخلاف سدّ النهضة، وهي سدود «كارداوبة» و«بيكو أبو» و«مندايا»، والتي تقدر سعتها التخزينية بحوالي 200 مليار متر مكعب من المياه، وستمثل خصماً لمخزون المياه في السدّ العالي، الذي يستخدم لسدّ العجز المائي لإيراد النهر في مصر، ما يؤدي بطبيعة الحال لجفاف مائي لمصر بعد الانتهاء من العالي وخزان أسوان بمقدار 1000 مليار متر مكعب، وبقل إنتاج الكهرباء المتولدة من السد العالي بمقدار 2500 ميغاواط سنوياً، بحسب الدراسات.

> مصر تعتمد بأكثر من 90% على نهر النيل كمصدر للحياة

وكشف وزير الريّ المصري السابق، محمد نصر علام، في حديث سابق مع «العربي الجديد» أنّ إثيوبيا تنشئ 5 سدود جديدة على النيل في تعتيم شديد. وقال رئيس قسم الموارد الطبيعية بمعهد البحوث الأفريقية، الخبير المائي عباس شراقي، إنّ «لدى أديس أبابا مخططاً لإنشاء 30 مشروعاً مائياً على نهر النيل، يشمل ثلاثة سدود كبرى لن يقلّ تأثيرها عن سدّ النهضة».

وسدّ النهضة يستطيع استيعاب الإيراد السنوي للنيل الأزرق مرة ونصف، إذ إنّ إيراد النيل الأزرق يقدر بـ 5 مليارات متر مكعب، فضلاً عن تخفيض كمية الكهرباء المولدة من السدّ العالي وخزان أسوان بحوالي 600 ميغاواط.

أما في حالة استخدام مياه السدود الأربعة في الزراعة، فسيزيد العجز المائي لمصر ليصل إلى 19 مليار متر مكعب سنوياً من حصتها في مياه النيل، البالغة نحو 55,5 مليار متر مكعب، ويقل إنتاج الكهرباء المتولدة من السد العالي بمقدار 2500 ميغاواط سنوياً، بحسب الدراسات.

وكشف وزير الريّ المصري السابق، محمد نصر علام، في حديث سابق مع «العربي الجديد» أنّ إثيوبيا تنشئ 5 سدود جديدة على النيل في تعتيم شديد. وقال رئيس قسم الموارد الطبيعية بمعهد البحوث الأفريقية، الخبير المائي عباس شراقي، إنّ «لدى أديس أبابا مخططاً لإنشاء 30 مشروعاً مائياً على نهر النيل، يشمل ثلاثة سدود كبرى لن يقلّ تأثيرها عن سدّ النهضة».

وسدّ النهضة يستطيع استيعاب الإيراد السنوي للنيل الأزرق مرة ونصف، إذ إنّ إيراد النيل الأزرق يقدر بـ 5 مليارات متر مكعب، فضلاً عن تخفيض كمية الكهرباء المولدة من السدّ العالي وخزان أسوان بحوالي 600 ميغاواط.

أما في حالة استخدام مياه السدود الأربعة في الزراعة، فسيزيد العجز المائي لمصر ليصل إلى 19 مليار متر مكعب سنوياً من حصتها في مياه النيل، البالغة نحو 55,5 مليار متر مكعب، ويقل إنتاج الكهرباء المتولدة من السد العالي بمقدار 2500 ميغاواط سنوياً، بحسب الدراسات.

الجفاف يفاقم انعدام الأمن الغذائي

يواجه أكثر من 100 مليون شخص في أفريقيا مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي، بسبب نقص الأمطار والصراعات والعوامل المناخية، وفقاً لتقرير صادر عن الاتحاد الدولي للصليب الأحمر. وذكر التقرير، الذي أوردته وكالة الأناضول، أمس، «في شرق أفريقيا، من المتوقع حدوث نتائج أسوأ حتى مايو/ أيار 2021 على الأقل في معظم اتحاء المنطقة (شمال شرق الصومال وجنوب السودان وإثيوبيا)»، مشيراً الى ان الجفاف يزيد من أزمات انعدام الأمن الغذائي.

الأردن يعاني شحّ الإمدادات... والاحتلال يبيع «قطرات الحياة»

يواجه الأردن معضلة كبيرة لتأمين المياه لمواطنيه، في ظل عدم كفاية الموارد المتاحة، بينما اضحت صنابير «قطرات الحياة» بيد الاحتلال الإسرائيلي الذي يتقاضى ثمن صرفها للأردن

عمان ـ **زيد الدبيسية**

كشف تقرير رسمي حصلت عليه «العربي الجديد» عن مخاوف الأردن من تفاقم مشكلة نقص المياه، خاصة مع تزايد عدد السكان وارتفاع الطلب لأغراض التنمية الاقتصادية، بينما يقف الاحتلال الإسرائيلي وراء الأزمة لسيطرته على مجاري مياه نهري الأردن واليرموك والتحكم بهما، فيما يحصل الجانب الأردني على كميات محدودة، بينما يدفع ثمن الاحتياجات الإضافية إذا وافق الاحتلال على صرفها.

وذكر التقرير الذي أعدته وزارة المياه الأردنية، أن مسألة ازدياد عدد السكان بشكل طبيعي أو غير طبيعي بسبب الهجرات وما يصاحب ذلك من زيادة في الطلب على المياه لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، في ظل محدودية المصادر المائية يفاقم من مشكلة التزويد المائي لجميع الاغراض، ويقلل من حصة الفرد ما لم يعالج الأمر من خلال تطوير مصادر مائية غير تقليدية ورفع كفاءة استخدام المياه. وبحسب وزارة المياه، يُعتبر الأردن أفقر دول العالم مائياً، نظراً لموقعه الجغرافي ضمن المناطق الجافة، خاصة أن معظم مساحة البلاد مناطق صحراوية أو هامشية قليلة الأمطار. وتشكل حصة الفرد من المياه أقل من 0,8% من الحصة العالمية، إذ لا يحصل الفرد على أكثر من 100 متر مكعب سنوياً من المياه، بينما حصص الفرد في الدول المجاورة للأردن تزيد على نحو 1300 متر مكعب سنوياً.

وفيما ترجع الحكومة أسباب شح المياه إلى الاعتماد كثيراً على المياه الجوفية وتراجع تساقط الأمطار وتدني كمية المياه السطحية، يقول الخبير العالمي في قطاع المياه، سفيان التل، لـ«العربي الجديد» إن إسرائيل هي السبب الرئيسي وراء مشكلة شح المياه في الأردن، لسيطرتها على مجاري مياه نهري الأردن واليرموك والتحكم بهما، فيما يحصل الجانب الأردني على كميات محدودة من مياه نهر الأردن.

وأكد التل أن الخطير في اتفاقية السلام أيضاً، أنها منحت الاحتلال الإسرائيلي حق استخدام الآبار التي حفرتها في وادي عربة خلال احتلاله عام 1967 مع إلزام الأردن بعدم اتخاذ أو السماح بأي إجراء من شأنه تقليل إنتاج الآبار ويؤثر بنوعية المياه فيها، وهذا ما يفسر عدم موافقة الحكومة الأردنية لمواطنيها على حفر آبار للمياه في تلك المنطقة.

بدوره، قال المتحدث الرسمي باسم وزارة المياه، عمر سلامة، إن حصة الأردن من مياه نهري الأردن واليرموك تبلغ حوالى 55 مليون متر مكعب سنوياً، ولـ«الأردن الحق في طلب شراء كميات إضافية من إسرائيل، وفقاً لمعاهدة السلام الموقعة بين الجانبين. وأضاف سلامة لـ«العربي الجديد» أن الأردن طلب أخيراً الحصول على كميات إضافية فوق هذه الحصة، وتلقى خطاباً رسمياً من سلطات الاحتلال الإسرائيلي يتضمن موافقتها على بيع كميات تبلغ 8 ملايين متر مكعب.

وأغرب الخبير المائي التل، عن استغرابه منح الاحتلال الإسرائيلي حقوقاً مائية في أنهار عربية لا تحاذي حدود الأراضي المحتلة عام 1948 إلا بنسب ضئيلة.

وقال إن نهر الأردن البالغ طوله قرابة 360 كيلومتراً يقع 97% منه في الأردن وسورية ولبنان والأراضي المحتلة عام 1967، ويقع 3% فقط من حوضه في الأراضي التي تحتلها إسرائيل عام 1948. وبحسب الدراسات، فإن 75% من التغذية المائية للنهر تأتي من الأردن وسورية ولبنان، فيما يأتي الباقي من الأراضي المحتلة. كذلك إن حوض نهر اليرموك يقع بالكامل في سورية والأردن بنسبة 80% للأولى، و20% للثانية، وبالتالي لا يصح منح إسرائيل حصصاً مائية في نهر اليرموك الذي لا يقع أي جزء منه داخل الأراضي المحتلة عام 48. وقال الخبير الاقتصادي حسام عايش، إن الأردن يواجه اليوم معضلة كبيرة لتأمين المياه للمواطنين وللاستخدامات كافة، وخاصة الاقتصادية والزراعية، في الوقت الذي ارتفع فيه الطلب محلياً بسبب الزيادة الاستثنائية في عدد السكان التي تعود للهجرات من البلدان المجاورة، وفي المقابل تراجعت كميات المياه الجوفية والأمطار. وأضاف عايش لـ«العربي الجديد» أن المشاريع الاستراتيجية التي يمكن أن تشكل حلاً لجزء كبير من المشكلة لا تزال متعثرة، وخاصة مشروع ناقل البحرين الذي يقوم على ربط البحر الأحمر بالبحر الميت وتحلية المياه لمصلحة الأردن لتغطية النقص الحاصل في مناطقه الشمالية، مشيراً إلى أن إسرائيل تقف وراء تعثر هذا المشروع الاستراتيجي لدخولها طرفاً فيه، وقد تستخدمه كأداة ضغط على الأردن لتحقيق مكاسب سياسية.

نقص المياه يهدد بتقلص الزراعات (فرانس برس)

فينشا الصغير» على نهر فينشا، أحد روافد النيل الأزرق، والذي استهدف ريّ حوالي 8 آلاف هكتار من الأراضي.

وفي السودان، تتصاعد التحذيرات من انفجار «القنبلة المائية» بين إثيوبيا ومصر والسودان، في ظلّ مضي أديس أبابا قدماً في ملء سدّ النهضة بشكل أحادي من دون الاتفاق مع القاهرة والخرطوم.

وقال رئيس وفد التفاوض السوداني السابق مع إثيوبيا، دياب حسن، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «حرب المياه قادمة»، مشيراً إلى أنّ السدود التي تمضي إثيوبيا في بنائها ستتسبب في جوع المصريين والسودانيين. وأضاف أنّ أضرار سدّ النهضة على السودان ستكون أكثر مقارنة بمصر، لأنّ تخزين السودان للمياه يجري بشكل سنوي، وليس تخزيناً لسنوات عدة مثل مصر. وتابع أنّه كان هناك حديث عن منافع للسدّ، منها مدّ السودان بالكهرباء الكنّ هذا الأمر أصبح على كفّ عفريت (غير محسوم) مع عدم التزام إثيوبيا بتوقيع اتفاق قانوني ملزم».

شبيلي المشترك مع الصومال لتوليد 150 ميغاواط، و3 سدود على نهر أومو المشترك مع كينيا لتوليد 2475 ميغاواط.

وفي السودان، تتصاعد التحذيرات من انفجار «القنبلة المائية» بين إثيوبيا ومصر والسودان، في ظلّ مضي أديس أبابا قدماً في ملء سدّ النهضة بشكل أحادي من دون الاتفاق مع القاهرة والخرطوم.

ثم جاء سدّ «تكزي» البالغ ارتفاعه نحو 188 متراً، وسدّ «تانا بيليس» الذي اكتمل البناء فيه عام 2010 لتوليد حوالي 460 ميغاواط من الكهرباء.

وفي 9 يناير/ كانون الثاني الماضي، وضعت إثيوبيا حجر الأساس لسدّ مائي جديد بتكلفة تبلغ 5 مليارات بير (127 مليون دولار)، وطاقة تخزينية تصل إلى 55 مليون متر مكعب من المياه. ويقع السد في منطقة شمال شوا، في إقليم أمهرة، ويصل ارتفاعه إلى 45,5 متراً، وطوله 372 متراً.

كما أنشأت إثيوبيا 4 سدود على نهر الأواش المشترك مع جيبوتي بغرض توليد 124 ميغاواط من الكهرباء، وسدّين على نهر

سدود تركيا وإيران تجفف دجلة والفرات في العراق

بغداد ـ **براء الشمري**

يواجه العراق خطر جفاف نهريه التاريخيين دجلة والفرات، في ظل قيام جارتيه تركيا وإيران ببناء العديد من السدود التي من شأنها تقليص حجم الإمدادات بشكل كبير، بينما بدأت الأزمة في الظهور بالفعل قبل بضع سنوات بوقوع عمليات جفاف غير مسبوقة لنهر دجلة وحالات تسمم للأسماك وكذلك المواطنين في بعض مناطق البلاد.

في نهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي، خرج وزير الموارد المائية العراقي، مهدي الحمداني، ليعلن أنّ كميات المياه الواردة من تركيا وإيران انخفضت بنسبة 50% نتيجة بناء العديد من السدود والمشاريع على منابع نهري دجلة والفرات.

وفي 2018، كانت تداعيات شح المياه صارخة، عندما أصيب أكثر من 24 ألفاً من سكان محافظة البصرة، جنوبي البلاد، بتسمم نتيجة تلوث المياه واكتظت المستشفيات والمراكز الصحية بهم. وفي أعقاب هذه الأزمة الصحية، أجرت الحكومة العراقية جولة مفاوضات مع الجارتين بشأن إمدادات المياه، خصوصاً مع تركيا.

وبحسب إحصاءات الحكومة، يستهلك سكان العراق، البالغ عددهم نحو 40 مليون نسمة، 71 مليار متر مكعب من المياه سنوياً، بينما يتوقع أن يرتفع عدد السكان إلى أكثر من 50 مليون نسمة في 2035، فيما ستنخفض المياه السطحية إلى 51 مليار متر مكعب سنوياً بعد إكمال كلّ مشاريع السدود خارج الحدود. وعلى الرغم من زيارات المسؤولين العراقيين المتكررة إلى تركيا، والحديث عن قرب التوصل إلى تفاهمات بشأن ملف المياه، فالبلدان لم يتوصلا حتى اليوم إلى اتفاق نهائي. ومؤخراً، أعلن المتحدث باسم وزارة الزراعة العراقية، حميد النايف، في تصريحات صحافية، أنّ المفاوض العراقي لم يحقق شيئاً خلال الحوارات مع تركيا، محذراً من أنّ العراق مهدد بخطر التصحر بسبب قلة المستحقات المائية التي تأتي من تركيا، والاحتباس الحراري. وتشير بيانات رسمية إلى أنّ العراق يفقد نحو 100 ألف دونم (الدونم يعادل نحو ألف متر مربع) من الأراضي الصالحة للزراعة سنوياً.

وقال عضو لجنة الزراعة والمياه والأهوار، في البرلمان العراقي، علي البديري، لـ«العربي الجديد» إنّ الحوار مع تركيا بشأن المياه ما زال متعثراً، مؤكداً أنّ تقليل حصة العراق من المياه يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد، والعديد من المحافظات أضحت تعاني من شح المياه.

وأضاف أنّ 70% من مساحة العراق لا تزرع في الصيف بسبب شح المياه، مشيراً إلى أن «الحكومة العراقية لم تستخدم وسائل الضغط التي تمتلكها لدفع تركيا باتجاه إطلاق مستحقات العراق المائية، ويمكن لبغداد أن تمارس ضغطاً اقتصادياً وتجارياً على الجانب التركي». بدوره، أكد الخبير في مجال الزراعة والمياه، عادل المختار، أنّ انخفاض منسوب مياه نهري دجلة والفرات أثّر في الاقتصاد العراقي، بعدما تسبب في انخفاض الإنتاج الزراعي، موضحاً أنّ الزراعة بدأت ترتبط أحياناً بالأمطار، أي تزداد في حال وجود أمطار كما حدث عام 2018، وتتراجع في مواسم الجفاف.

وحذّر المختار من احتمال حدوث انهيار في بعض مفاصل القطاع الزراعي، مبيناً أنّ استمرار قلة المياه قد يؤدي إلى توقف تربية الأسماك في البحيرات أيضاً، فضلاً عن إلحاق الضرر بالثروة الحيوانية.

ولفت إلى عدم وجود أيّ اتفاق بين العراق وتركيا على الحصص المائية، قائلاً: «حتى اليوم، لا اتفاقية تثبت حقوقنا المائية مع دول الجوار مثل تركيا وإيران وسورية، ولا حصة مائية محددة للعراق».

مشهد من جفاف مجرى مائي لنهر الفرات عام 2015 (فرانس برس)

سورية: حرب مياه بين أطراف الصراع

لم تعد المياه وسيلة للضغط بين الدول فحسب، وإنما اضحت اداة في صراعات داخلية لتظهر بشكل جلي في الأزمة السورية

عمار الحلبي

استغل نظام بشار الأسد شرايين المياه لخنق معارضيه في العديد من المناطق السورية خلال السنوات الماضية، لينتقل الأمر ذاته إلى أطراف النزاع الأخرى التي استغلت روافد عدة في صراعها بالبلد الذي تمزقه الحرب. وبسبب الدمار الكبير الذي لحق بالبنية التحتية، أصبحت القدرة على توفير المياه تمثل التحدي الأبرز في حياة السوريين، فقد انخفضت كميات المياه إلى نصف ما كانت عليه قبل عام 2011، بحسب تقرير للأمم المتحدة صادر في أغسطس/ آب 2015، لافتاً إلى استخدام أطراف الصراع المياه لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية.

يقول عبد الرزاق فرج العليوي، مدير دائرة صيانة مشاريع حوض الفرات سابقاً في محافظة الرقة وعضو الهيئة السياسية للمحافظة إن «النظام السوري تحكم في المصادر المائية بشتى أنواعها؛ السطحية والجوفية، ووزّع محطات ضخ مياه الشرب والري بطريقة تمكنه من قطع أوصال المدن السورية متى شاء وتعطيش وتجويع أهلها».

وأضاف العليوي لـ«العربي الجديد» أنه بعد سيطرة الثوار على كامل محافظة الرقة وريف حلب قامت الكوادر الوطنية في المؤسسات المعنية بتشغيل المشاريع لإمداد الناس بمياه الشرب والري والكهرباء بالتعاون مع الثوار، ولكن النظام قصف سد الفرات أكثر من مرة والمحطات والمؤسسات ذات الشأن لتعطيل هذه الخدمات لشل الحياة المدنية تماماً.

وأوضح أن العجز المائي العام للدولة السورية كان 3 مليارات متر مكعب سنوياً قبل الثورة، ولكن من المتوقع أن يصل إلى نحو 8 مليارات متر مكعب سنوياً حالياً، موضحاً أن سبب العجز هو تحكم سلطة الأمر الواقع المتمثلة بمليشيات قسد في معظم الموارد المائية السورية السطحية والمتمثلة بنهر الفرات وبحيراته الثلاث وسدوده واستنزافها الجائر للمخزون المائي الاستراتيجي في البحيرات بغية توليد الطاقة الكهربائية وبيعها للنظام السوري.

> معدل المياه انخفض من 75 لتراً للشخص يومياً إلى 25 لتراً

وتابع «قسد مارست عملية إفقار ممنهجة لشعب المنطقة الشرقية من خلال قطع مياه الري لكثير من المشاريع تحت حجة عدم توفر المياه بسبب نقص الوارد المائي من الدولة التركية لتلقي بالتهمة على السوريين، لتبرير هذه الجريمة بحق السوريين، وفي نفس السياق يقوم نظام بشار الأسد بعملية استنزاف ممنهجة للمياه الجوفية من خلال حفر آبار خارج الخطة المعمول فيها وفق الدراسات الهيدرولوجية للخزان المائي الجوفي السوري مما أدى لنضوب الكثير من الينابيع والمصادر المائية في كثير من المناطق».

واعتبر أنه رغم هجرة الكثير من سكان سورية كلاجئين في دول الجوار والدول الأوروبية، حيث يقدر عددهم بنحو 12 مليون لاجئ، إلا أن شح المياه أضحى يهدد البيئة الزراعية والرعوية والثروة الحيوانية بدمار حقيقي، بجانب العطش الذي يتوقع أن يطاول معظم السوريين وبالأخص سكان المنطقة الوسطى ودمشق. وبجانب شح المياه، أصبحت الكثير من الروافد غير صالحة للشرب، بسبب عدم معالجتها بشكل دقيق وصحي، لسوء الأوضاع على جميع الأصعدة بسبب سنوات الحرب.